

النُّهُوضُ بِالمُؤَسَّساتِ البَحْثِيَّةِ

دِرَّاسَة أنْثُرُوبُولُوجِيَّة

فِي مَدِينَة بَغْداد

**Augment of Reserarch States
Anthropolgical Study in the
Baghdad Province**

م.م. حيدر علي حسن

م.م. هدى كريم مطلق

الجامعة المستنصرية . كلية الآداب

قسم الانثروبولوجيا التطبيقية

Asst. Lecturer Heidar Ali Hussein

Asst. Lecturer Huda K. Mutlaq

Department of Applied anthropology

College of Art

AL-Mustansiriya University

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي

Turnitin - passed research

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى النهوض بالمؤسسات البحثية في العراق وكذلك تعرّف واقع المراكز البحثية إذ تُعد من أهم المرتكزات الأساسية، لإنتاج التنمية البشرية، وتناولت الدراسة إلقاء الضوء على واقع المؤسسات البحثية في العراق وتحديد أهم المؤشرات المرتبطة بها، إذ تتجه أهمية الدراسة في تطوير البحث العلمي ودعمه وتُسهم في تنمية مهارات الباحثين، مما يدفع بعجلة التنمية وتطوير الخطط المستقبلية للبلد، ويتجه هدف الدراسة إلى رؤية مستقبلية تسعى للوصول إلى إيجاد مراكز بحثية علمية رصينة وتأكيد ثقافة التواصل المعرفي مما ينعكس بصورة إيجابية على ثقافة المجتمع، وكذلك تقديم الخبرة الكافية والاستشارة لمؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص.

ABSTRACT

This study aims at the advancement of research institutions in Iraq as well as recognizing the reality of the research centers as one of the most fundamental pillars for the production of human development. The study also sheds light on the reality of research institutions in Iraq and determines the most important associated indicators, as it tends to be important in studying the development and supporting the scientific research that contributes development to the skills of researchers. As it is to augment the wheel of development and the plans for the future of the country. It is the goal of the study to envisage a future vision seeking access to find research centers as scientific and authenticated and certify the rapport of communication doing all good to the culture of the community, as well as providing sufficient expertise and advice to institutions state and private sector institutions.

... المقدمة ...

تعد المؤسسات البحثية من أهم المرتكزات المهمة لتنمية المعارف والعلوم التي تساعد في بناء المجتمع وتقدمه، كذلك تسعى إلى تطوير البنية التحتية لكونها مؤسسات فاعلة ومؤثرة في تحقيق نهضة وتطور البلد لما تمتلكه من طاقات وخبرات علمية، وتسعى المؤسسات البحثية إلى الإسهام في خلق روح المواطنة، نتيجة ما تحقّقه من تنمية فكرية تضمن الانفتاح الثقافي والفكري، وتعزز قابلية تقبل الرأي الآخر، الذي يساعد في تعزيز اللحمة الوطنية. وانتظمت الدراسة في محورين: المحور الأول الدراسة النظرية التي اشتملت على ثلاثة مباحث تبدأ من الإطار العام للدراسة، والمبحث الثاني هو أسباب تدني مستوى المؤسسات البحثية، والمبحث الثالث هو تقديم تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال البحث العلمي، أما المحور الثاني فهو الدراسة الميدانية وقد اشتملت على مبحثين الأول: هو واقع المؤسسات البحثية والثاني: هو سبل النهوض بالمؤسسات البحثية.

المحور الأول

... الدراسة النظرية ...

المبحث الأول

... الإطار العام للبحث ...

أولاً: موضوع الدراسة

تُعَدُّ المؤسَّسات البحثية من المعايير المهمة والرئيسة لقياس تطور الدول، ومعرفة درجة تقدمها ورفاهيتها، في وقت لم تعد المقاييس التقليدية * كافية لقياس التطور، وتقدم خطط التنمية السليمة، لتفادي الأخطاء، وتوفير الأموال، وتقليل الخسائر، وتقصير الزمن، وتحسين النوعية من طريق الأبحاث التي تقدمها تلك المؤسَّسات، والإسهام في خلق روح المواطنة، نتيجة ما تحقَّقه من تنمية فكرية تضمن الانفتاح الثقافي والفكري، وتعزز قابلية تقبل الرأي الآخر، مما يساعد في تعزيز اللحمة الوطنية وتنميتها، إن البحث العلمي هو الدراسة العلمية الموضوعية المستوعبة لإحدى المجالات الطبيعية أو الإنسانية أو دراسة تجريبية تطبيقية أو دراسة نظرية ميدانية وهو المهمة الرئيسية الثانية للجامعات وبها يعد الباحثون والمتخصصون الماهرون ويدربون على عمليات البحث العلمي وأسابيه في كافة مجالات الحياة الإنسانية والطبيعية، أو دراسة الظواهر المختلفة وتحليلها وتقويمها ومعالجتها

وتقديم المعرفة والخبرة، واقعية وتفصيلية ومستمرة عن المشكلات التي منشأها تحسين مستويات الحياة وحل مشكلاتها اليومية^(١).

ثانياً: أهمية البحث

تظهر أهمية المراكز البحثية في تطوير ودعم البحث العلمي والذي يعد ركيزة أساسية مهمة في تطوير المؤسسات التعليمية المختلفة، فضلاً عن ذلك فإن دعم البحوث العلمية يسهم في تنمية مهارات الباحثين، وإثراء معارفهم، ومن ثم فإن وجود مراكز بحثية تعمل على دعم وتبني مشاريعهم البحثية يخلق باحثاً جيداً، مما يدفع بعجلة التنمية ويطور الخطط التنموية والإستراتيجية للدولة، وهو يخلق جيلاً مثقفاً واعياً بأهمية البحث العلمي لدفع عجلة التنمية المستدامة للدولة^(٢).

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى رؤية مستقبلية تسعى للوصول إلى إيجاد مراكز بحث علمية رصينة. والتأكيد على دور مراكز البحث العلمي في تفعيل ثقافة التواصل مما ينعكس بصورته الإيجابية على ثقافة المجتمع والتي تمثلت في أن الدراسة خُطت خطوات حثيثة للحاق بركب الدول المتقدمة من طريق دعم البحوث العلمية والمراكز البحثية، وتبني سياسة بحثية واضحة المعالم من خلال تفعيل دور المؤسسات البحثية، ونشر الوعي الثقافي بين الباحثين، وبث روح التعاون فيما بينهم من الربط بين هؤلاء الباحثين ومنظومات ثقافية محلية وعالمية تُعنى بالبحث العلمي^(٣).

١. إثراء عمليات البحث العلمي في المجالات الأكاديمية والمعرفية
٢. تطوير الحياة المعرفية، من طريق أنشطتها المختلفة، فتقدم الحياة الثقافية

والعلمية، غالباً ما يكون من ورائه مؤسسات ومعاهد ومراكز للبحوث والدراسات في مختلف الحقول والاختصاصات، حيث تقوم هذه المراكز بمد الساحة بالمعلومة الموثوقة، والتحليل العلمي الرصين.

٣. تعزيز الدور المهم في خدمة جهود التنمية الوطنية ومسيرة التعليم العالي في العراق.

٤. تطوير البنية التحتية لمراكز ووحدات البحث العلمي وتأمين كل ما يحتاجه الباحثون من متطلبات لتعزيز إمكاناتهم العلمية والمعرفية وإنجاز أبحاثهم بغية الاستفادة منها في بناء البلد.

٥. تقديم الخبرة الكافية والاستشارة لمؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص.

٦. استقطاب أصحاب الخبرة وتطوير الحياة المعرفية والفكرية والعلمية في الوسط العام.

٧. نشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع بأهم القضايا الدولية التي تواجه المجتمع.

رابعاً: مفاهيم البحث

١. البحث لغةً: البَحْثُ: طَلَبُكَ الشَّيْءِ فِي التُّرَابِ... وَالبَحْثُ أَنْ تَسْأَلَ عَن شَيْءٍ، وَتَسْتَحْبِرُ^(٤).

٢. البحث اصطلاحاً: هو نشاط علمي منظم يسعى إلى الكشف عن الحقائق ومعرفة الارتباط بينها، واستخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية^(٥).

٣. المؤسسات البحثية اصطلاحاً: هي الجهة التي تأخذ على عاتقها إنتاج المعرفة البحثية أو إدارتها، وتخصص في مجالات أو قضايا معينة، علمية كانت أو

فكرية، وبما يخدم صنع السياسات العامة أو تطويرها أو تحسينها أو ترشيد القرارات، أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع والدولة^(١). ويمكن ان تعرف ايضاً بأنها مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية و الدولية، بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين من صياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة.

٤. المؤسسات البحثية: هي تجمع وتنظيم لنخبة متميزة ومتخصصة من الباحثين تعكف على دراسة معمقة ومستفيضة لتقدم استشارات أو سيناريوهات مستقبلية يمكن أن تساعد أصحاب القرارات في تعديل أو رسم سياستهم بناء على هذه المقترحات في مجالات مختلفة، وهذا الفهم لمراكز الأبحاث غير موجود في القوانين والضوابط في قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠، وقانون الجمعيات العلمية رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١ المعدل بالنسبة للمؤسسات غير الحكومية، والنظام رقم (١) لسنة ١٩٩٥، والتعليقات الملحقة به رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠٢ ورقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٥.

٥. عرف قانون المنظمات غير الحكومية المنظمة غير الحكومية بالقول: «هي مجموعة من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية سجلت واكتسبت الشخصية المعنوية وفقاً لإحكام هذا القانون، تسعى لأغراض غير ربحية»، وتأسس مركز بحثي وفقاً لهذا القانون لا يعطيه خصوصية تميزه من بقية المنظمات غير الحكومية المؤسسة لأغراض خيرية أو ثقافية أو اجتماعية أو مهنية.

٦. قانون الجمعيات العلمية، في عرف الجمعية العلمية بأنها: «كل جمعية مؤسسة وفقاً لأحكامه تمارس نشاطاً علمياً في مجال اختصاصها كإعداد البحوث

والدراسات وتنظيم الندوات واللقاءات والمؤتمرات العلمية أو المساهمة فيها، وجمع المعلومات وتوثيقها، وتبادل الخبرات والتجارب وإصدار المطبوعات، وجمع المعلومات عن ذوي الاختصاص داخل القطر وخارجه وتبويبها، وكل ما من شأنه رعاية وتطوير الاختصاص».

وواضح من سياق هذا التعريف أن المؤسسات البحثية المؤسسة وفقا له، تكون مرتبطة باختصاصه العلمي وفقا لأصول البحث الأكاديمي المعروفة بعيدا عن الارتباط بعملية صنع القرار ورسم السياسة العامة للمسؤولين و صنع القرار. في حين يعرف المركز البحثي في إطار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفقا للتعليمات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠٢ بالقول: «تشكيل يتولى مهام البحث العلمي، يرتبط برئيس الجامعة، يعمل فيه مجموعة من التدريسيين الباحثين والتدريسيين غير المتفرغين (أما الوحدة البحثية فهي) تشكيل يتولى مهام البحث العلمي يرتبط بعميد الكلية يعمل فيه مجموعة من التدريسيين الباحثين والتدريسيين غير المتفرغين».

وهذا التعريف للمراكز والوحدات البحثية لا يرتبط من قريب أو بعيد بالفهم لدور وعمل مراكز الأبحاث الوارد في التعريفات أعلاه، وما يؤكد ذلك هو المهام المسندة لهيئة البحث العلمي وفقا للمادة ٢ من نظام مراكز البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم ١ لسنة ١٩٩٥، أو المهام المسندة للمراكز والوحدات البحثية الواردة في المادة ٤ من النظام نفسه، إذ لاتعدو هذه المهام أن تكون مجرد تفرغ للعمل البحثي الأكاديمي في اختصاصات معينة، دون أن يكون لهذا العمل البحثي انعكاسات واضحة على رسم السياسة العامة للمسؤولين في الكليات والجامعات والوزارة، ناهيك عن رسم السياسة العامة للدولة، وقد انعكس هذا الأمر على النظرة السلبية لمراكز الأبحاث من القيادات الأكاديمية من

جهة، ونظرة العاملين فيها إلى أنفسهم وعملهم من جانب آخر، كذلك الارتباك الواضح في فهم عمل المركز والوحدة البحثية في نظام رقم واحد عندما ساوى بين مدير المركز ومدير الوحدة فجعل كل واحد منهما يتمتع بمخصصات رئيس قسم علمي، في حين يكون تعيين مدير المركز البحثي باقتراح من رئيس الجامعة ومصادقة الوزير، ويكون تعيين مدير الوحدة باقتراح من عميد الكلية ومصادقة رئيس الجامعة. إن وجود مثل هكذا تنظيم قانوني لعمل مراكز الأبحاث في العراق لايساعد صراحة على الارتقاء بها وتطوير عملها بالشكل الذي يحفزها على النهوض بدورها في صنع القرار السياسي في البلد.^(٧)

خامساً: المنهج الاثنوغرافي

يُعدّ المنهج الأثنوغرافي من أهم المناهج استعمالاً في الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية، اذ يقوم بإعطاء صورة تفصيلية دقيقة لموضوع الدراسة وقد أفادت الدراسة من هذا المنهج كثيراً في وصف ما هي عليه طبيعة البحث^(٨).

أولاً: أدوات البحث

اعتمد الباحث في جمع المعلومات عن موضوع البحث على الوسائل والإجراءات الآتية:

١. المقابلة: استخدم الباحث هذه الوسيلة لجمع الكثير من المعلومات التي تخص مجتمع الدراسة، لا سيما المؤسسات البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي وذلك بإجراء المقابلات مع العاملين والباحثين في مؤسسات البحث.

المبحث الثاني

أسباب تدني مستوى المؤسسات البحثية

مرحلة النظام البائد

شكل عام ٢٠٠٣ حداً فاصلاً في التطور الأفقي والعمودي لمراكز الأبحاث والدراسات في العراق، فقبل هذا التاريخ كانت مراكز الأبحاث محدودة العدد، وضعيفة الدور، ومسلوبة الإرادة لصالح النظام الحاكم، وفلسفته السياسية ومقتصرة على المراكز الحكومية، ولم تكن نظرة رجال الحكم إلى مخرجات هذه المراكز نظرة إيجابية بسبب العقلية الفردية والارتجالية لرجال الدولة^(٩).

لقد أدت سياسة النظام البعثي، بالتعليم العالي، شأنه شأن كل المؤسسات والنشاطات الاجتماعية والثقافية، إلى تدهور تدريجي، وفقدان الرغبة في مواكبة التطور التعليمي العالمي، والإلتفاف على الحتمية التاريخية لعصر تقنية المعلومات، والثورة الثقافية العالمية في العلوم والتكنولوجيا. وأدت هذه الحال إلى تدني المستوى العلمي للتعليم العالي العراقي، وإلى تسرب الكوادر التدريسية الكفوءة ذات الاختصاصات الحيوية، كالطب والعلوم والهندسة والاقتصاد.

لقد هجر الجامعات جزءاً من هذه الكوادر، ليعمل بأجور أفضل خارج المؤسسة الجامعية، أو خارج المؤسسات الحكومية، وهرب الجزء الأكبر منه إلى خارج البلاد، ليحصل على فرص عمل أفضل، لذا عانت المؤسسات البحثية من:

١. العقلية البعثية الحاكمة للعراق آنذاك، والتي احتكرت كل قرارات الدولة لشخص رأس النظام البائد، ما أسهم في تقويض حرية الفكر، وطرح الرأي الذي قد لا يتفق مع أهواء ذلك النظام.
٢. سيطرة حزب البعث المنحل على المؤسسات البحثية أسهم في تقييد حرية البحث العلمي، وتغييب الحيادية التي تعد من أهم متطلبات العمل البحثي.
٣. إنشاء المؤسسات البحثية على أسس غير علمية، نتيجة لتغلب فلسفة حزب البعث المنحل على كل مؤسسات الدولة، مما جعلها مراكز غير مؤهلة للعمل البحثي العلمي والمهني، وتكريس نشاطاتها لدعم سياسات النظام البائد.
٤. ابتعاد أغلب العقول والكفاءات الوطنية آنذاك عن العمل البحثي، والتوجه إلى أعمال أخرى، هرباً من الاصطدام بمصالح النظام البائد، مما أسهم في هجرة الكثير منهم إلى الخارج طلباً للحرية والأمان.
٥. انقطاع الاتصال بالمنظمات الدولية*، والمؤسسات البحثية والعلماء في الخارج، نتيجة للسياسات الخارجية الخاطئة للنظام البائد، والتي تسببت في توتر علاقات العراق مع الدول الاقليمية والدولية.

مرحلة ما بعد ٢٠٠٣

١. عدم وجود جهة مركزية مسؤولة عن تمويل البحث العلمي وتطويره، إذ نجد أن البحث العلمي مرتبط بهيأة البحث العلمي المنضوية تحت إشراف دائرة البحث والتطوير التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ولا توجد ميزانية محددة للتمويل^(١٠).
٢. ازدواجية الإشراف على المراكز والوحدات البحثية إذ تشرف عليها هيئة البحث العلمي ودائرة البحث والتطوير في الجامعات الملحققة بها^(١١).

٣. ضعف المهارات البحثية لدى أغلب الباحثين في المؤسسات البحثية، فضلاً عن عدم توافر الفرص الملائمة لتدريبهم في المؤسسات العلمية الرصينة^(١٢).
٤. نقص الإمكانيات المادية والتقنية في الأجهزة الإدارية المسؤولة عن العمل البحثي، والتي تعد من العوامل المهمة والمساعدة لتشجيع الباحثين^(١٣).
٥. محدودية قراءة الأبحاث التي تنجزها المؤسسات البحثية، مما قلل فرص الاستفادة منها، وتسبب في ضعف اهتمام الباحثين بمستويات أبحاثهم^(١٤).
٦. انعدام النواذ التي تستطيع المؤسسات البحثية بواسطتها تجسد نتائجها إلى حقائق علمية*^(١٥).
٧. محدودية فرص الملاكات البحثية في المشاركة بالمؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل خارج العراق^(١٦).
٨. التساهل في تأسيس المراكز والوحدات البحثية، وضعف متابعة الجهات المشرفة عليها لادائها^(١٧).
٩. ربط أغلب المراكز البحثية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
١٠. الذهنية المجتمعية غير المتعاونة مع الباحث، والتي لا تثق بأسئلته، وتنظر إليها بتوجس، وتعد ما تقدمه من معلومات وحقائق، وتدلي به من تصريحات يشكل نقطة خطر عليها في المستقبل، ويظهر ذلك جلياً في مسألة الاستبانات والدراسات المسحية، إذ نجد أن الكثير يمتنعون عن التعاون مع مثل هذه الأمور، وفي أحسن الأحوال ينظرون لها بالسخرية والاستهزاء وعدم الجدوى^(١٨).
١١. النظرة للمجتمع الخاطئة لطالب العلم، فالغالبية ينظر إلى التعليم على أنه وسيلة للكسب المادي وتحصيل الوظيفة المناسبة ليس إلا، مما خلق جواً عاماً لا يشجع على البحث العلمي^(١٩).

المبحث الثالث

تجارب الدول المتقدمة في مجال البحث العلمي

التجربة الأمريكية

إن التجربة الأمريكية وتجارب الدول المتقدمة المتميزة في مجال إنشاء علاقة تفاعلية عميقة بين هياكل الدولة وصانع القرار من جهة وبين مراكز ومعاهد ومؤسسات البحوث والدراسات ومخازن التفكير من جهة أخرى والنتائج الإيجابية المفيدة لكل الأطراف من جراء هكذا علاقة تدفع الباحث والمتتبع لهذا الموضوع الى محاولة التعمق في دراسته والمساهمة في نشر و تعميق ثقافة ما، هكذا نوع قد تسهم في تحريك مؤسساتنا للوصول بها الى التنمية الحقيقية، لقد لعبت و تلعب وستلعب مؤسسات الفكر والرأي الـ Tanks Think* دوراً بارزاً في صياغة السياسة الخارجية للدول المتقدمة بشكل عام و للولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص. وقد كان لهذه المراكز دور أساسي في كثير من قضايا السياسة الخارجية الأمريكية في عموم الشؤون الدولية بصفة عامة، وتجاه منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

لقد قامت هذه المؤسسات التي تعد بمثابة مراكز بحثية مستقلة - بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم مدة تقارب مئة عام، و لكن لكون مؤسسات الفكر والرأي تقوم بمعظم وظائفها بمعزل عن أضواء وسائل الاعلام، فهذا يجعلها تحظى باهتمام يقل عن ما تحظى به المؤسسات الأخرى للسياسة الخارجية الأمريكية، مثل

التنافس بين جماعات المصالح والمناورات بين الأحزاب السياسية والتنافس بين فروع الحكومة المختلفة. وعلى الرغم من هذا الابتعاد النسبي عن الأضواء فإن مؤسسات الفكر والرأي تبقى حقيقة تؤثر بشكل ديناميكي تفاعلي على صانعي السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية^(٢٠).

يزيد عدد المؤسسات البحثية التي تسهم في صناعة القرار الأمريكي عن (١٨٠٠) مؤسسة بحثية، تشكل نحو (٣٠٪) من المؤسسات البحثية في العالم، ويرتبط معظمها بالبيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع والجامعات الأمريكية، والكثير منها محترف مهنيًا واكاديميًا^(٢١)، فضلاً عن ما يقرب من (٤٧٠٠) مركز بحثي مرتبط بالشركات والمؤسسات المدنية.

١. تعد المؤسسات البحثية إحدى مداخل صناعة القرار الأمريكي، وتسمى بـ (ThinkTanks) وهي تسهم بشكل فاعل ومؤثر في صناعة القرار الأمريكي على الصعيد كافة، السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها^(٢٢).

٢. يعتمد الكثير من صنّاع القرار الأمريكيين وكبار مستشاريهم ومساعدتهم على الاستشارات التي تقدمها المؤسسات البحثية على شكل دراسات وتقارير ومجلات، إذ يعدونها مصدراً موثوقاً للمعلومات^(٢٣).

٣. تنفق الولايات المتحدة الأمريكية على البحث العلمي قرابة ١٦٠ مليار دولار سنوياً، وأثبت التوظيف الأمريكي لاستشارات المؤسسات البحثية أن كل (١) دولار تم استثماره في البحث العلمي في مجالات الصناعة والاقتصاد والتكنولوجيا أعطى مردوداً يقارب (١٤٠) دولاراً^(٢٤).

٤. نُشر في الفترة بين ٢٠٠٢ و لغاية ٢٠٠٧ (٣٠٥) مليون ورقة بحث علمي في جميع أنحاء العالم، كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية (٣٤٪) منها^(٢٥).

التجربة اليابانية

تعد اليابان من أكبر الدول التي تستثمر في البحث والتطوير إذ إن المخصصات المالية للبحث والتطوير في المؤسسات والشركات تفوق رأس المال الاستثماري، ومن ثم فإن هذه المؤسسات والشركات اليابانية قد تحولت من أماكن إنتاج إلى أماكن لصناعة الفكر.

١. ارتكز البحث العلمي في اليابان بادئ الأمر على تكييف التقانة الأجنبية، ليصير بالإمكان توظيفها لإيجاد سلسلة من الاختراعات المتطورة ذات المزايا الجديدة التي تنسجم وأحوال الاقتصاد الياباني، معتمدة في ذلك على آلية السوق في توجيه أنشطة البحث العلمي والتطوير^(٢٦).

٢. بُني البحث الأكاديمي في اليابان على منهج واقعي، إذ إن (٩٩٪) من رسائل الماجستير و أطاريح الدكتوراه مبنية على مشكلات حقيقية تعاني منها المؤسسات الصناعية^(٢٧).

٣. تُعد اليابان من أكبر الدول التي تستثمر في البحث والتطوير، إذ إن المخصصات المالية للبحث والتطوير في المؤسسات والشركات تفوق رأس المال الاستثماري، لذا فإن هذه المؤسسات والشركات اليابانية قد تحولت من أماكن إنتاج إلى أماكن لصناعة الفكر والقرار^(٢٨).

٤. نشرت اليابان عام ١٩٩٥ ما يقرب من ٤٧٠٦٨ بحثاً في الدوريات والمؤتمرات العالمية المحكّمة، فيما نشرت عام ٢٠٠٧ ما يقرب من (٥٢٨٩٦) وبنسبة تغيير سنوي بلغت (٠, ١) (٢٩).
٥. بلغت ميزانية البحث العلمي في العام ٢٠٠٧ من الناتج المحلي الإجمالي لليابان (٤٤, ٣٪)، وجاءت بالمرتبة الثالثة عالمياً (٣٠).
٦. تحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث عدد العلماء، أما من حيث عدد العاملين في مجال البحث والتطوير فنجد أن عدد الباحثين لكل مليون نسمة (٥٥٢١) (٣١).

المحور الثاني

... الدراسة الميدانية ...

المبحث الأول

واقع المؤسسات البحثية في العراق

أولاً: تحديد واقع المؤسسات البحثية في عدة مؤشرات هي

١. يبلغ عدد المراكز والوحدات البحثية المرتبطة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٨٥) مركزاً ووحدة بحثية في مختلف التخصصات، وموزعة على أغلب الجامعات العراقية^(٣٢).
٢. تتولى هيئة البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تشكلت بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٥ مسؤولية تحديد الإطار العام لسياسة البحث العلمي في المؤسسات البحثية ومتابعة برامجها، إلا أن أغلب قرارات هذه الهيئة توجيهية^(٣٣).
٣. إرتفعت نسبة تمويل البحث العلمي في وزارة التعليم العالي من (٣،٠٪) قبل عام ٢٠٠٣ إلى ما يزيد عن (٥،٣٪) عام ٢٠١١ من موازنة الوزارة الاستشارية^(٣٤).

٤. بلغ عدد التدريسيين في الجامعات العراقية، وهيأة التعليم التقني، والكليات الأهلية (٣٤٢٦٥) للدراسة الصباحية للعام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، أما في الدراسة المسائية فقد بلغ (٣٥٧٣٥) في العام نفسه^(٣٥).
٥. وصل عدد طلبة الدراسات العليا من الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه (١٧٢٥٢) في العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠^(٣٦).
٦. خصصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (١٨) مليار دينار لأغراض البحث العلمي ودعم المشاريع الريادية البحثية، ومشاريع بحوث الدراسات العليا وتأهيل المراكز والوحدات البحثية في الجامعات والمعاهد في العام ٢٠١١^(٣٧).
٧. بلغ مجموع التخصصات المستحدثة للعام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ (٦٩) تخصصاً^(٣٨).
٨. تشكلت مجالس تنسيق بين دائرة البحث والتطوير ودوائر صنع القرار تؤمن عملية التبادل المعرفي بينهما، والتي انبثق منها عدداً من آليات التعاون بلغت بحدود (١٤) مذكرة، ونتج عنها إنجاز أكثر من (٢٤٤٠) عملاً وبحثاً لصالح الجهات المستفيدة^(٣٩).
٩. تنصّ تعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على ان يُقدّم الباحث في المركز أو الوحدة ما لا يقل عن (٣) بحوث، ولا يزيد عن (٤) بحوث سنوياً^(٤٠).
١٠. أنشئت المكتبة الافتراضية العراقية بكلفة (٣) مليار دينار، والتي تُعد من أبرز مظاهر التطور التقني لمؤسسات المكتبات، إذ تمكّن الجامعات ومراكز الأبحاث

من الوصول الى ملايين البحوث والنصوص الكاملة لها والمنشورة في أكثر من (١٠١٣٠) مجلة علمية وهندسية بارزة وأرشفتها^(٤١).

١١. أُقر مشروع تأهيل المختبرات في المراكز والوحدات البحثية وتجهيزها بكلفة (١٥) مليار دينار، ومشروع الحملة الوطنية للكشف المبكر عن سرطان الثدي بكلفة إجمالية (٢٨٠) مليون دينار و عززت بمليار دينار عام ٢٠٠٩^(٤٢).

ثانياً: مشكلات المؤسسات البحثية العراقية

مما تقدم نستطيع تأشير اتجاه المؤسسة الحكومية إلى النهوض بالعمل البحثي، إلا أنه يمكن تحديد بعض المشكلات التي تعيق تقدّم المؤسسات البحثية، وفقاً للآتي:

١. غياب عمق الرؤية الاستراتيجية لدى المؤسسات البحثية، فضلاً عن عدم وجود دراسات تعنى بتوقع المشكلات المستقبلية، وتوصيف المعالجات الموضوعية لها.

٢. قلة الأبحاث العلمية ذات المردود الاقتصادي للمجتمع المحلي ومؤسساته، واقتصار مهام الباحثين، سبباً أساتذة الجامعات على الإشراف على طلبة الدراسات العليا والمحاضرات الرسمية، والبحث لأغراض الترقية العلمية^(٤٣).

٣. الابتعاد عن المنهج العلمي للعمل البحثي، إذ نجد بعض الباحثين لا يلتزمون بالحيادية المطلوبة في البحث العلمي، فيتأثرون بمخزونهم الذهني أو الثقافي على حساب النتائج الموضوعية للأبحاث، مما يؤشر ضعف الرقابة العلمية لسير العمل البحثي^(٤٤).

٤. الافتقار إلى الروح الجماعية في البحث العلمي، نتيجة ارتباط المؤسسات البحثية بالشخص الممول أو الجهة الراعية، فيما يقتضي العمل البحثي الناجح وجود فريق متقارب بالكفاءة، ويتحمل الاستعداد النفسي والعملية والحيادي للتواصل في مشروع جماعي بعيداً عن الانانية والبحث عن الالقباب^(٤٥).
٥. المزج بقصد أو بدون قصد بين دور المؤسسات البحثية بوصفها بؤراً للتفكير والتخطيط، وبين دور المنظمات الجماهيرية، وان كثيراً من هذه المؤسسات أنشئت أو تحولت إلى منبر تعبوي لتوجهات الجهة التي تنتمي إليها.
٦. ضعف توجه مؤسسات الدولة المختلفة إلى العمل القائم على أساس بحثي وتخطيط مستقبلي مدروس، ويظهر لنا ذلك بوضوح عندما نجد الكثير من تلك المؤسسات لا تعنى بالعمل البحثي منهجاً لعملها وتلجأ في الغالب إلى الحلول السريعة والمؤقتة.
٧. ضعف رغبة أساتذة الجامعات الذين يتمتعون بالخبرة والكفاءة العلمية للعمل في المؤسسات البحثية، نتيجة دورها المتواضع في البناء الاستراتيجي، والذي أثر سلباً في الارتقاء بمستوى تلك المؤسسات*.
٨. عدم انسجام الأبحاث التي تنتجها المؤسسات البحثية مع المشكلات الحقيقية التي يعاني منها العراق في مجالات التنمية الشاملة لجميع ميادين النهوض بالدولة.

المبحث الثاني

سبل النهوض بالمؤسسات البحثية

نرى اليوم أن مراكز البحوث والدراسات بها حاجة لإعادة النظر من حيث ارتباطها الإداري والتنظيمي ودورها في التنمية وتحليل السياسات وبمستوى مساهمتها في معالجة وخدمة قضايا المجتمع ومواكبة التغيرات المتلاحقة التي يعيشها العالم في مجالات اختصاصها، وأن تعمل على استقطاب أفضل العقول البشرية لمواجهة متطلبات التطوير وتحديات العصر الذي نعيشه، بحاجة أيضاً لتبني آليات عمل أكثر مرونة وتفاعلاً مع مشاكلنا وقضايانا. وفي ضوء هذه المعطيات فإننا بحاجة إلى وضع إستراتيجية يكون فيها لمراكز الأبحاث الدور الفاعل في تحديد المشاكل والمواضيع التي تحتاج لاتخاذ القرارات. وأن يتم إعادة دورها الذي أنشئت من أجله، كأداة فعالة لإنتاج المشاريع الإستراتيجية وخلايا تفكير عميقة تعمل لإنضاج المشاريع العلمية وبلورة الإشكالات القائمة ودراساتها وفق تكامل منهجي علمي انسجمي، لهذا السبب تعتبر مراكز الأبحاث ضرورة من ضرورات الحياة المجتمعية وعليه؛ يجب الإسراع بتوفير بيئة حاضنة (لا طاردة) لمراكز الأبحاث، وأن يقدم لها الدعم اللازم لبناء خطط التنمية المستقبلية، ولا بد من إيلاء مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية وتلك التي تعنى بتحليل الشؤون الدولية، أهمية، لما لها من دور أساسي وريادي في توفير المعلومات والدراسات والمخططات الأولية والبحوث العلمية، لفهم تفاصيل بقية الجوانب الحياتية الاقتصادية والتنموية،

وذلك من منطلق أن العامل السياسي هو المحرك الأساسي لبقية الأنشطة الحياتية وخصوصاً في وقتنا الراهن. والعمل على توفير البيئة المناسبة والديمقراطية للقائمين على العمل البحثي في تلك المراكز، وتفعيل دورها الريادي لصناعة القرار السياسي الصائب والسليم، وإعطائها الاستقلالية المالية والإدارية عن الحكومات وذلك حتى لا تقع في إشكالية «التمويل الأجنبي» وحتى تكون وجهات نظرها حرة مستقلة وحيادية^(٤٦). ومن أهم التوصيات التي يمكن أن نسوقها في هذا المجال:

١. ربط عمل المؤسسات الحكومية بالنشاط البحثي، لجعل عمل تلك المؤسسات مبنياً على أسس علمية رصينة، باستحداث مؤسسة بحثية حكومية عليا مرتبطة بمجلس الوزراء، لأجل تنسيق العمل بين المؤسسات البحثية من جهة ومؤسسات الدولة ووزاراتها من جهة أخرى.
٢. تكثيف التعاون بين المؤسسات البحثية ووزارات الدولة كافة، لتمكين المؤسسات البحثية من الاطلاع على المشكلات الحقيقية التي تتعامل معها وزارات الدولة، باقامة لقاءات شهرية في مقرات الوزارات، لرفد الوزارات بالأبحاث العلمية الرصينة والميدانية لمعالجة لمشكلاتهم.
٣. جعل المؤسسات البحثية جهات استشارية للدولة، لتحفيزها على الارتقاء بمستوى عملها البحثي، وذلك بإشراكها في صنع القرارات الإستراتيجية، لأجل الإفادة من دورها العلمي والتخصصي في صناعة تلك القرارات.
٤. استحداث منظومة مالية متوازنة ومستقرة، لضمان مهنية المؤسسات البحثية وحياديتها، بتخصيص ميزانية مستقلة لها إلى جانب التمويل الذاتي، لأجل الوصول إلى المعيار العالمي لتمويل العمل البحثي المنتج.

٥. تأهيل قيادات علمية فاعلة، لتسيير المؤسسات البحثية وإدارتها، بانتقاء أشخاص أكفاء قادرين على إحداث تحولات نوعية في عمل هذه المؤسسات، من أجل جعلها قادرة على تشخيص المشكلات وإيجاد المعالجات المبنية على رؤية موضوعية.

٦. استثمار الطاقات العلمية والفكرية التي ابتعدت عن العمل الوظيفي، لرفد المؤسسات البحثية بالكفاءات العلمية المتمكنة من البحث العلمي، بتقديم المغريات المادية والوظيفية في التعاقد مع أساتذة الجامعات والاكاديمين والخبراء الذين ابتعدوا عن العمل الوظيفي، بهدف الاستفادة من رؤاهم وطروحاتهم المستقبلية مما يعزز عمل تلك المؤسسات.

٧. خلق أجواء علمية إيجابية، لتنمية القابليات الابتكارية للأكاديميين، وذلك بتزويد المؤسسات البحثية بأحدث الأجهزة والمعدات والكتب والأبحاث، لتمكن الباحثين من إجراء أبحاثهم وفق المعايير المقبولة عالمياً.

٨. تشجيع البحث العلمي المشترك، لتفعيل دور القطاع الخاص وإشراكه في تشخيص المشكلات، وذلك بإقامة المشاريع البحثية المشتركة بين القطاعين الحكومي والأهلي، بهدف رفد المؤسسات البحثية الحكومية بالخبرات التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص.

٩. وضع منظومة تقييم لعمل المؤسسات البحثية، لحثها على تقديم الأفضل في مجال البحث العلمي، من خلال الاستناد الى المعايير الدولية في عمليات التقييم، لأجل الارتقاء بها الى مستوى المؤسسات البحثية العالمية.

١٠. توفير مصادر البحث العلمي وامكاناته من بنى تحتية وتجهيزات ومواد بشرية على أساس المفاضلة بين المؤسسات البحثية، من أجل خلق جو من التنافس

العلمي بينها وذلك إجراء تقييم لتنتاج تلك المؤسسات على أساس أصالة الأبحاث ورسالتها والفائدة التطبيقية منها، بهدف حثها على إنتاج الأفضل والأكثر تشخيصاً للمشكلات وإيجاد المعالجات الواقعية لها.

١١. استحداث مؤسسات بحثية متميزة، لتكون أنودجاً للعمل البحثي المتكامل، من خلال اختيار الباحثين الأكفاء وتوفير كافة التسهيلات اللازمة للبحث العلمي فيها، لأجل تعميم التجربة على بقية المؤسسات البحثية في حال نجاحها.

١٢. تسويق الأبحاث التي تتسم بالأصالة والرصانة العلمية، لتشجيع الباحثين على بذل المزيد من العطاء، من خلال وضع معايير محددة لتسويق تلك الأبحاث في مجالات محكمة، بهدف التمهيد لاعتماد تلك المعايير في العمل البحثي لاحقاً.

١٣. توسيع المكتبة الافتراضية التي أنشأتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لجعلها تشمل كافة التخصصات، وذلك بالتعاقد مع أكبر عدد من الجامعات العالمية ومراكز الأبحاث الدولية، من أجل تزويد الباحثين بأخر الاصدارات العالمية وفي التخصصات كافة.

*. مثل مؤشرات الدخل.

١. محمد محمد حرب، الإدارة الجامعية، ط١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص٥٤.

٢. خالصة عبد الله محمد، مراكز البحث العلمي ودورها في تفعيل التواصل العلمي: سلطنة عمان أنودجاً، جامعة السلطان قابوس - سلطنة عمان، دراسة مقدمة لمؤتمر فيلادلفيا الدولي الرابع عشر (ثقافة التواصل) ٣-٥ نوفمبر ٢٠٠٩ م، ص٥.

٣. المصدر نفسه، ص٢

٤. ابن منظور، لسان العرب، مادة بحث.

٥. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب بيروت، ٢٠٠٠، ص ٨.
٦. د. سامي الخزندار، و د. طارق الأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (عمان: الجامعة الهاشمية)، العدد ٢٠، ١٢، ٦، ص ٤.
٧. د. خالد عليوي العرداوي، تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي، بحث منشور، ص ٣.
٨. د. بسمة خليل نامق، مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الثاني، المجلد الثاني، ٢٠٠٩، ص ١٢٦-١٢٧.
٩. د. محمد الربيعي، راهن ومستقبل البحث العلمي والدراسات العليا في العراق، صحيفة المدى، العدد ٥٢٤، في ٣٠/١٠/٢٠٠٥.
- * مثل منظمة اليونسكو.
١٠. د. محمد الربيعي، راهن ومستقبل البحث العلمي والدراسات العليا في العراق، صحيفة المدى، العدد ٥٢٤، في ٣٠/١٠/٢٠٠٥.
١١. أ.د. سامي مهدي العزاوي، إشكاليات البحث العلمي في الجامعات العراقية في ضوء تطبيق معايير الجودة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر جودة التعليم العالي/ كلية التربية/ جامعة البصرة، المنعقد في ٣-٤/١١/٢٠١٠.
١٢. المصدر نفسه.
١٣. المصدر نفسه.
١٤. أ.د. سعد علي زاير، رؤية تربوية مستقبلية في التعليم العراقي، مؤسسة مصر، مرتضى للكتاب العراقي، ص ٢١١.
١٥. وليد خالد احمد، واقع مؤسسات البحث العلمي واشكالياتها الوظيفية، ص ١٣.
١٦. المصدر نفسه، ص ١٣.
١٧. أ.د. سامي مهدي العزاوي، إشكاليات البحث العلمي في الجامعات العراقية، مصدر سابق.
١٨. نعمة العبادي، مصدر سابق، ص ٧.
١٩. وليد خالد احمد، مصدر سابق، ص ٤.
٢٠. المصدر نفسه، ص ٤.
٢١. محسن محمد صالح حول، مدير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، دور المعاهد والمراكز الإستراتيجية الأمريكية وتأثيرها، في مقابلة معه نُشرت بتاريخ ٣/٣/٢٠١٢،

ومعهد الإمام الشيرازي، للدراسات، ومراكز الأبحاث وضع السياسة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين.

٢٢. المصدر نفسه.

٢٣. المصدر نفسه.

٢٤. د. غازي الخضري، دور البحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية: تجربة الأردن، بحث طُرح في ندوة الويبو الوطنية حول الملكية الفكرية لفائدة أعضاء غرفة التجارة والصناعة، الأردن، عمان، ٢٠٠٧.

٢٥. أ.د. عماد احمد البرغوثي ود. محمود أحمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ٢٠٠٧، جامعة القدس، فلسطين، ص ١٣٣٣.

٢٦. حسن حلمي خاروف، مصدر سابق.

٢٧. أ.د. عماد احمد البرغوثي ود. محمود أحمد أبو سمرة، مصدر سابق، ص ١٣٣٣.

٢٨. غازي الخضري، مصدر سابق، ص ٤٢٨.

٢٩. المصدر نفسه.

٣٠. أسامة المصري وآخرون، البحث والتطوير ودوره في تنمية قطاع التعدين والصناعات المرتبطة به في الوطن العربي، بحث القى في المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٠، ص ٤٢٦.

٣١. المصدر نفسه، ص ٤٢٦.

٣٢. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دائرة البحث والتطوير، سياسات البحث العلمي في العراق، ٢٠١١.

٣٣. المصدر نفسه.

٣٤. المصدر نفسه.

٣٥. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٠-٢٠١١، الباب التاسع، إحصاءات التربية والتعليم.

٣٦. المصدر نفسه.

٣٧. وفقاً لتصريحات السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي في ورشة العمل التي نظمتها دائرة البحث والتطوير، نُشر الخبر بتاريخ ٢١/٩/٢٠١١، موسوعة هذا اليوم.

٣٨. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دائرة البحث والتطوير، مصدر سابق.

٣٩. المصدر نفسه.

٤٠. المادة (٥) من تعليمات وزارة التعليم العالي رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠٢.
٤١. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دائرة البحث والتطوير، مصدر سابق.
٤٢. المصدر نفسه.
٤٣. نعمة العبادي، مراكز الأبحاث في العراق نظرة مستقبلية، ص ٥.
٤٤. أ.د. سعد علي زاير، رؤية تربوية مستقبلية في التعليم العراقي، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ص ١٢١-١٢٢.
٤٥. نعمة العبادي، مصدر سابق، ص ٥-٦.
٤٦. خالد عليوي العرداوي، مصدر سابق، ص ٣.
٤٧. د. محمد الربيعي، راهن ومستقبل البحث العلمي والدراسات العليا في العراق، صحيفة المدى، العدد ٥٢٤، في ٣٠/١٠/٢٠٠٥.

المصادر والمراجع

١. محمد محمد حرب، الإدارة الجامعية، ط١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨.
٢. خالصة عبد الله محمد، مراكز البحث العلمي ودورها في تفعيل التواصل العلمي: سلطنة عمان أنموذجًا، جامعة السلطان قابوس - سلطنة عمان، دراسة مقدمة لمؤتمر فيلادلفيا الدولي الرابع عشر (ثقافة التواصل) ٣-٥ نوفمبر ٢٠٠٩.
٣. ابن منظور، لسان العرب، مادة بحث.
٤. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتيبروت، ٢٠٠٠.
٥. د. سامي الخزندار، و د. طارق الأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (عمان:الجامعة الهاشمية)، العدد ٢٠، ١٢، ٦.
٦. د. بسمة خليل نامق، مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الثاني.
٧. د. محسن محمد صالح حول، مدير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، دور المعاهد والمراكز الإستراتيجية الأمريكية وتأثيرها، في مقابلة معه نُشرت بتاريخ
- ٣/٣/٢٠١٢، ومعهد الإمام الشيرازي، للدراسات، ومراكز الأبحاث وضع السياسة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين.
٨. د. غازي الخضري، دور البحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية: تجربة الأردن، بحث طُرح في ندوة الويبو الوطنية حول المالكية الفكرية لفائدة أعضاء غرفة التجارة والصناعة، الأردن، عمان، ٢٠٠٧.
٩. أ.د. عماد احمد البرغوثي ود. محمود أحمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ٢٠٠٧، جامعة القدس، فلسطين.
١٠. أسامة المصري وآخرون، البحث والتطوير ودوره في تنمية قطاع التعدين والصناعات المرتبطة به في الوطن العربي، بحث القى في المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٠.
١١. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دائرة البحث والتطوير، سياسات البحث العلمي في العراق، ٢٠١١.

والدراسات الإستراتيجية، بحث منشور، بدون سنة.

١٧. د. محمد الربيعي، راهن ومستقبل البحث العلمي والدراسات العليا في العراق، صحيفة المدى، العدد ٥٢٤، في ٣٠/١٠/٢٠٠٥.

١٨. أ.د. سامي مهدي العزاوي، إشكاليات البحث العلمي في الجامعات العراقية في ضوء تطبيق معايير الجودة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر جودة التعليم العالي/ كلية التربية/ جامعة البصرة، المنعقد في ٣-٤/١١/٢٠١٠.

١٩. وليد خالد احمد، واقع مؤسسات البحث العلمي وإشكالياتها الوظيفية.

٢٠. خالد وليد محمود، سبل النهوض بالمؤسسات البحثية العربية، مقال منشور في ١٢/٤/٢٠١٤.

١٢. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٠-٢٠١١، الباب التاسع، إحصاءات التربية والتعليم.

١٣. تصريحات السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي في ورشة العمل التي نظمتها دائرة البحث والتطوير، نُشر الخبر بتاريخ ٢١/٩/٢٠١١، موسوعة هذا اليوم.

١٤. نعمة العبادي، مراكز الأبحاث في العراق نظرة مستقبلية.

١٥. أ.د. سعد علي زاير، رؤية تربوية مستقبلية في التعليم العراقي، مؤسسة مصر، مرتضى للكتاب العراقي.

١٦. خالد عليوي العرداوي، تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي، مركز الفرات للتنمية